

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤

بتحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون السكان والأسرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم المجلس القومي للسكان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن المركز الديموجرافي بالقاهرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يتولى وزير الدولة لشئون السكان والأسرة إعداد السياسات والخطط والمشروعات في مجال شئون السكان وتنظيم الأسرة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها ، وله في سبيل ذلك أن يباشر الاختصاصات الآتية :

١ - إعداد الدراسات والبحوث ، ومتابعة التطور العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي بما يكفل تحديد وتحقيق الأهداف وتطوير السياسات القومية في مجال شئون السكان وتنظيم الأسرة .

٢ - وضع الخطط والبرامج في إطار السياسة العامة للدولة ، ومتابعة تنفيذها .

- ٣- تنفيذ المشروعات التوعوية في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة .
- ٤- وضع سياسة تحديد وتوفير وتصنيع وتوزيع أساليب ووسائل تنظيم الأسرة وتقديم الخدمات المتعلقة بها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بما في ذلك المنظمات الأهلية العاملة في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة .
- ٥- عقد الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية ، ومتابعة تنفيذ الإلتزامات الواردة بها .
- ٦- إعداد مشروعات القوانين والقرارات في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة .
- ٧- إنشاء وإدارة المراكز الخاصة بأغراض تنظيم الأسرة .
- ٨- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة .

(المادة الثانية)

يُتبع "المركز الديموجرافي بالقاهرة" وزير الدولة لشؤون السكان والأسرة .

(المادة الثالثة)

تنقل إلى وزير الدولة لشؤون السكان والأسرة اختصاصات شؤون السكان وتنظيم الأسرة بوزارت الشؤون الاجتماعية والصحة .

وتنشأ بدواوين المحافظات إدارات لشؤون السكان وتنظيم الأسرة يشرف عليها فنيا وزير الدولة لشؤون السكان والأسرة ، وتنقل إلى هذه الإدارات اختصاصات مديريات الشؤون الصحية والشؤون الاجتماعية في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة .

وينقل العاملون الذين يعملون في مجال شؤون السكان وتنظيم الأسرة بوزارت الشؤون الاجتماعية والصحة والذين يقع عليهم الاختيار إلى وزارة الدولة لشؤون السكان والأسرة بذات فئاتهم المالية ومرتباتهم ومزاياهم ، ويكون النقل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع وزراء الشؤون الاجتماعية ، والإدارة المحلية ، وأمانة لشؤون السكان والأسرة ، والصحة بحسب الأحوال .

(المادة الرابعة)

يكون وزير الدولة لشئون السكان والأسرة مقرراً للمجلس القومي للسكان ، ويكون له السلطات والاختصاصات المقررة للوزير بالنسبة للعاملين بالأمانة العامة للمجلس القومي للسكان ، كما يكون له سلطة الوزير بالنسبة للشئون المالية والإدارية.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شعبان سنة ١٤١٤هـ

(الموافق ٢٠ يناير سنة ١٩٩٤م) .

حسنى مبارك